لزوم كون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع ليلا يجوز ان يكون المطلوب بالطبع نفس الحركة لا شيا من الالوان
والاوضاع التي تترك ولا نم ان القسم لا يكون الا على خلاف الطبع وان القسر لا يكون الا مشتملا بها لعلم
مشابه الحركات وان الحكم من الارادة والادراك لا يصلح لبعد المفهومين صيانت الحركات لم لا يجوز ان يستند
الحركات المتعاقبة الى ارادات واد راكات كلية متعاقبة لا ارادة واحدة واد راك للحركة على الاطلاق وتحقيق
ذلك ما اشار اليه ابن سينا في الاشارات من ان المطلوب بالحركة الوضعية لا يكون الا الوضع المعين ومنع
ان يكون موجودا لان الحاصل لا يطلب وان يكون في الحركة المترددة جزئيا لان الحركة المتوجهة التي تنقطع
عنده فمطلوب ارادة الفلك يجب ان يكون وضعا معينا مفروضا كلما تعرضه الارادة وتبعه الحركة
والتعيين لان في الكلية لان كل واحد من كلي فله مع كلية تعين تمايزه عن سائر آحاد ذلك الكلي واعلم
ان المشهور من مذهب المشائين والمذكور في الشفاء ان النفوس الفلكية قوى حسية منطبعة
في المواد نمزلة نفوسنا الحيوانية وصرح في الاشارات بان لها نفوسا مجردة نمزلة نفوسنا الناطقة فيقال
الامام رحمه الله فيجب ان تكون لكل فلك نفس مجردة من مبدا الارادة الكلية ونفس منطبعة من مبدا الارادة
الجزئية ورده عليه الحكيم المحقق بان هذا مما لم يذهب اليه احد وان الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين
اعني ذا ذاتين متباينتين هو آلة لمبادي الارادات الجزئية منفعلة عن ارادة كلية وجدية نفس
واحدة مجردة مدركة للمعقولات لذاتها والجزئيات بجميع الفلك ويكون الفلك بواسطة صورته
النوعية التي هي باعتبار تحريكها مجردة كما في نفوسنا وابدانا بعيدا ولا يخفى ان هذا خلف في المنطق
حيث سمى تلك الصورة والقوة نفسا البحث الثاني ذهب جمع من جمهور العلماء الى ان النفوس
الحيوانية والانسانية مجردة لذاتها مجردة الماهية واختلاف الافعال والادراكات عايد الى اختلاف
الآلات وهذا لازم على القائلين بانها اجسام والاجسام مماثلة لا تختلف الا بالعوارض
واما القائلون بان النفوس الانسانية مجردة فذهب الجمهور منهم الى انها مجردة الماهية واما تختلف
في الصفات والحركات لاختلاف الامزجة والاذواق وذهب بعضهم الى انها مختلفة بالماهية
بمعنى انها جنس تحته انواع مختلفة تحت كل نوع افراد متحدة الماهية متماثلة الاحوال بحسب ما تقتضيه
النوع والعلوي المنبعث بالطباع التام لذلك النوع ويشبه ان يكون قوله عليه السلام الناس معادن كمعادن
الذهب والفضة وقوله عليه السلام الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها
اختلف اشارة الى هذا وذكر الامام رحمه الله في المطالب العالية ان هذا المذهب هو الحق عندنا
واما بمعنى ان تكون كل فرد منها مخالفا لباقي الماهية لتشارك الافراد حتى لا يشترك معهم اثنان في الحقيقة فباطل
لانه قابل تصريحا كذا ذكره ابو البركات في المعتبر احتج الجمهور بان ما تعقل من النفس ويجعل حدا لها معنى
واحد مثل العموم المجرد المتعلق بالبدن والخدمة الماهية وهذا ضعيف لان مجرد اتحاد الحد واحد

لا يوجب

لا يوجب الوحدة النوعية اذ المعاني المختلفة ايضا كذلك كعنوان الحيوان جسم حساس متحرك بالارادة وان
ادعى ان هذا معقول في جواب السؤال بما هو عرفي تعرد واي طايفة تعرض فهو ممنوع بل بما صلاح الى
ضم تميز جوهري وقد يحتج بانا نشاهد في كونها نفوسا متكثرة فلو كانت بفصول مجردة لكانت بفصول مجردة لكانت في الكمال
دون المجردات والجواب بعد تسليم كون النفسية من الذاتيات دون العرضيات ان التركيب العقلي من الجنس
والفصل لا ينافي التجرد ولا يستلزم الجسمية واحتج الآخرون بانا نشاهد اختلاف النفوس في صفاتها لو لم تكن
لاختلاف ماهياتها بل لاختلاف الامزجة والاحوال البدنية والاسباب الخارجة لكانت الانحاء في
المتشابهة جزئيا في احوال البدن والاسباب الخارجة متفاوتة البتة في الملكات والاخلاق من الرحمة
والقسوة والكرم والبخل والعفة والفجور وبالعكس واللازم باطل اذ كثيرا ما يوجد الامر بخلاف
ذلك بل ربما يوجد الانسان الواحد قد تدل مزاجه جدا وهو على عرف الاول ولا خفاء في ان هذا
من الافاعيل الضعيفة لجواز ان يكون ذلك لاسباب اخر لا يطلع على اصلها وسئل الامام
يعني ان النفوس الانسانية سواء جعلناها مجردة او مادية حادثة عندنا لكونها اثر التقارب المختلف واما
الكلام في ان حدوثها قبل البدن لقوله عليه السلام خلق الله الارواح قبل الاجساد بالفي عام او
بعده لقوله تعالى بعد ذكر اطوار البدن ثم انشاناه خلقا اخر اشارة الى ما في النفس ولا دلالة
في الحديث مع كونه خبر واحد على ان المراد بالارواح نفوس البشر او الجواهر العلوية ولا في الآية على
ان المراد احداث النفس او احداث تعلقها بالبدن واما الفلاسفة فمنهم من جعلها قديمة لوجهين
احدهما انها لو كانت حادثة لم يكن ابدية واللازم باطل بالاتفاق على ما سيجي وجه اللزوم ان كل
حادث فانه ابدا في قابل للعدم خرج كونه مسبوقا بالعدم وقبول العدم ينافي الابدية لان معناها
دوام الوجود فهي مستقلة ورد بانه ان اريد انه في قابل العدم اللاحق فنفس المدعى وان اريد الاعم
فلا ينافي دوام وجوده لدوام علته وثانيهما انها لو كانت حادثة لم يكن مجردة بل مادية طاهر من ان كل
حادث مسبوق بالمادة والمدة ورد بمنع الملازمة فان ما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد لزوم حادثة
عليها الحادث بل تعلقها او تعلق بها وهذا لانها في كونها مجردا في ذاتها وذهب ارسطو وشيعته
الى انها حادثة لوجوه الاول انها لو كانت قديمة لكانت في التعلق بالبدن معطلة والا معطل
في الطبيعة وجه اللزوم ما سيجي في ابطال التناسخ ولا يلزم ذلك فيما بعد المفارقة عن البدن لانها
تكون متذكرة فيها لانها ومتالمة بذواتها وجهالانها صكون في شغل شاغل وقد يعلم ان
الاعطال في الطبيعة وان يمس للنفس قبل البدن لادراكات جزئية لا تعلق بجسم آخر بان
التصرف لاكتساب الكمال شغل فلا يكون معطلة الثاني انها مشروطة بمزاج خاص في البدن
فناسبه نفس خاص تفيض عليه تمام الاستعداد في القابلي وعموم الفيض من الفاعلي والمشروط

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)